

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9774

الجمعة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 15/05

نيويورك

السيدة باربرا وودورد	الرئيس
السيدة باربرا وودورد	الرئيس
السيد نيبينزيا	الأعضاء:
السيد مونتالفو سوسا	الاتحاد الروسي
السيد كودري	إكوادور
السيد سانغجين كيم	الجزائر
السيد جبوغار	جمهورية كوريا
السيد هاوري	سلوفينيا
السيد جورج	سويسرا
السيد غينغ شوانغ	سيراليون
السيدة رودريغز - بيركيت	الصين
السيد دارماديكاري	غيانا
السيدة غات	فرنسا
السيد فرنانديس	مالطة
السيد كيلبي	موزامبيق
السيد ميكاناغي	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-32616 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم أن يصطحب فخامة السيد دنيس بشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد دنيس بشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/788 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار 2757 (2024).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب باليوم الأول من رئاسة بريطانيا لمجلس الأمن.

يضطلع الاتحاد الأوروبي، منذ عام 2004، بدور أساسي في كفالة استقرار البوسنة والهرسك والمنطقة وأمنها من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وهو يفعل ذلك نيابة عن المجتمع الدولي بأسره، وفقاً لاتفاقات دايتون - باريس بناء على قرار مجلس الأمن. وقد بينت العملية، التي تنخرط فيها فرنسا انخراطاً تاماً، أنها تؤدي دوراً أساسياً في ضمان بيئة آمنة وطمأنة السكان وردع الجهات الفاعلة التي قد تززع الاستقرار، في سياق يتسم مع ذلك بتوترات سياسية مستمرة وأعمال استفزاز مثيرة للقلق. لذلك نرحب باتخاذ المجلس بالإجماع اليوم القرار 2757 (2024)، الذي يجدد ولاية العملية لمدة 12 شهراً.

وفيما يتعلق بالعنصر المدني، تؤكد فرنسا من جديد أنها تؤيد ولاية الممثل السامي. وتعرب فرنسا عن تضامنها الكامل مع البوسنة والهرسك في أعقاب الفيضانات والانهيالات الأرضية الشديدة التي أصابت البلد في 3 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب فرنسا بإجراء الانتخابات المحلية في 6 تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من هذه الأحداث المأساوية. وتشير إلى أن هذه الانتخابات، وفقاً لما أفاد به كل من بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت تنافسية وأديرت بفعالية، رغم عدد من أوجه القصور الملحوظة.

وتؤيد فرنسا بقوة، باعتبارها شاهداً على اتفاقات دايتون - باريس، وحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء مبادرات سلطات جمهورية صربسكا، التي تهدد وحدة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهي المبادئ التي تقع في صميم اتفاقات دايتون - باريس.

وتكرر إكوادور دعوة جميع أصحاب المصلحة السياسية إلى التخلي عن أي خطاب أو عمل يوجب الانقسامات أو التطلعات الانفصالية. ويشكل احترام الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي للبلد حجر الزاوية لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم. وترحب إكوادور بإجراء الانتخابات المحلية مؤخرًا في جو من السلام والشفافية. وتعترف أيضا بالجهود التي تبذلها السلطات البوسنية لتحسين نزاهة الانتخابات على الرغم من استمرار وجود حاجة إلى زيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في الحياة السياسية. وبالمثل، من المهم مواصلة التصدي لانتشار خطاب الكراهية الذي يهدد بتقويض الثقة بين المجتمعات المحلية ويعيق جهود الوحدة الوطنية.

وفي مجال الاندماج الأوروبي، تعتقد إكوادور أن احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدف قيم للبوسنة والهرسك، ولذلك تحث القادة الوطنيين على الوفاء بكل مسؤولية بالالتزامات اللازمة لضمان مستقبل الاندماج الأوروبي في بلادهم.

وتدعو إكوادور مجددا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم البوسنة والهرسك في مهمتها لتوطيد السلام والتنمية المستدامة وبناء مستقبل مزدهر للأجيال القادمة. وتؤدي النساء والشباب دوراً حاسماً في هذا الجهد. ونشجع السلطات على تعزيز الجهود من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات والشروط والأهداف المحددة في خطة 2+5، مما يمكن من إتمام عملية الرصد الدولية. وأكدت إكوادور مجددا دعمها الراسخ لوحدة البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها، وفقا للقانون الدولي واتفاق دايتون للسلام، طوال فترة تحمل إكوادور مسؤوليتها بصفتها عضوا في المجلس على مدى عامين تقريبا. وأكرر تأكيد هذا الدعم اليوم.

**السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويمكنني الإعراب لكم عن دعمنا الكامل وتعاوننا البناء خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أهنئ سويسرا على رئاستها القديرة والسلسة جدا في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد دنيس بيسيروفيتش، في القاعة. كما أود أن أرحب بممثلي كرواتيا وصربيا.

إن فرنسا على اقتناع بأن مستقبل البوسنة والهرسك، مثل مستقبل منطقة غرب البلقان بأكملها، يكمن في الاتحاد الأوروبي. وكان القرار الذي اتخذته المجلس الأوروبي بفتح مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك في 21 آذار/مارس إشارة واضحة في هذا الصدد. وتتاح للبوسنة والهرسك فرصة فريدة للمضي قدماً في طريقها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتدعو فرنسا السلطات البوسنية إلى العمل معاً لتنفيذ التدابير الثمانية الرئيسية والمضي قدماً في تعيين كبير المفاوضين، من أجل دفع البوسنة والهرسك قدماً في عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك لصالح جميع مواطنيها.

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي. وبما أنكم سبق أن هأنتم سويسرا باسم المجلس على رئاستها الممتازة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، فلن أضيف أي شيء آخر.

أرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد دنيس بيسيروفيتش، وكذلك بوفود كرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

كما أشكر وفد فرنسا على جهوده المبذولة في تيسير اتخاذ القرار 2757 (2024) الذي يجدد الإذن بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك التي تواصل القيام بدور رئيسي في الحفاظ على استقرار البلد وأمنه.

إن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك منذ نهاية النزاع المدمر قبل نحو 30 عامًا أمر جدير بالثناء. ويتعين الحفاظ على التقدم الذي أحرزه البلد في تهيئة بيئة تتسم بالسلام والتنمية اللذين تحققا بدعم من المجتمع الدولي وبفضل قدرة الشعب البوسني على الصمود قبل كل شيء. والتنفيذ الشامل للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته أمر ضروري لتحقيق هذه الغاية ولضمان تعزيز نظام ديمقراطي وشامل للجميع يمثل جميع مواطنيه. ولهذا السبب، لا تزال بعض المواقف التي تتحدى سلطة مؤسسات الدولة وإطار اتفاق دايتون للسلام مثيرة للقلق.

الديمقراطي والثقة المتبادلة. وبعبارة أخرى، يجب احترام الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته والتقيده به. ويشكل الخطاب الانفصالي والتحديات التي تواجه النظام الدستوري في البوسنة والهرسك من جانب جمهورية صربسكا تهديداً للمبادئ التي ذكرتها سابقاً وقد يعرض مسار البلد نحو عضوية الاتحاد الأوروبي للخطر. وتحث سلوفينيا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الامتناع عن هذه الأعمال وإظهار التسامح والمشاركة بفعالية في الحوار بين الأعراق من أجل المصالحة. وترحب سلوفينيا في سياق التطورات الإيجابية بالنتائج الأولية التي توصلت إليها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي أشارت إلى أن الانتخابات المحلية التي أجريت في 6 تشرين الأول/أكتوبر كانت تنافسية وأديرت بكفاءة.

في الختام، أود أن أشير إلى ميثاق المستقبل المعتمد مؤخراً (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي يؤكد مجدداً التزامنا المشترك بالتنمية المستدامة والسلام والرخاء للأجيال القادمة. وينبغي أن يلهم إعلان الأجيال المقبلة الوارد في المرفق الثاني من الميثاق البوسنة والهرسك لمواصلة النهوض بالإصلاحات التي تعزز الحوكمة الديمقراطية ونظام العدالة والقدرة على الصمود الاقتصادي. ويمكن أن تبني البوسنة والهرسك من خلال الدفاع عن هذه المبادئ مستقبلاً أقوى وقادراً على الصمود يؤدي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في المقابل، يمثل بدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فرصة للنمو الاقتصادي، مما يتيح لجميع المواطنين، وخاصة الشباب، تصور مستقبل مزدهر داخل بلادهم.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أرحب بالتقرير الذي قدمه الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وأشكره ومكتبه على عملهما ومساعدتهما.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للمتمنيات الطيبة المُعرب عنها لسويسرا وفريقنا وأن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعمنا الكامل لكم ولفريقكم خلال رئاسة بلدكم لمجلس الأمن.

أود في البداية أن أعرب عن تضامننا ودعمنا الثابتين للبوسنة والهرسك. فقد كانت سلوفينيا من بين أوائل البلدان التي أرسلت فريقاً من رجال الإنقاذ من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية بعد الفيضانات والانهيالات الأرضية التي وقعت الشهر الماضي. ونتذكر بامتنان أن البوسنة والهرسك أبدت دعماً مماثلاً لبلدنا في العام الماضي. واليوم، أود أن أتطرق إلى الالتزامات مع تسليط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، أود أن أسلط الضوء على موافقة مجلس الأمن بالإجماع على تمديد الإذن الممنوح لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية أثيا)، مما يؤكد التزامنا المشترك بالسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ولا يزال وجود عملية أثيا باعثاً مهماً على الطمأنينة لمواطني البوسنة والهرسك. وتدعم الرحلة المستمرة نحو السلام الدائم والوحدة والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، ما فتئت سلوفينيا تلتزم التزاماً قاطعاً بمنظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. لقد أدرك الاتحاد الأوروبي بوضوح أن مستقبل البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما تتطلع إليه الغالبية العظمى من المواطنين من جميع الطوائف العرقية وما يعقدون العزم عليه. ولا يمكن إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي إلا بالتزام جميع الأطراف السياسية المعنية التزاماً ثابتاً بالتكامل الأوروبي وتولي زمام الأمور محلياً في عمليات الإصلاح. وتحث سلوفينيا الزعماء السياسيين على تكثيف الجهود في مجالات الإصلاح الرئيسية بسبل منها تقديم خطة شاملة للإصلاح في إطار مرفق الإصلاح والنمو لغرب البلقان. ونشجع أيضاً المشاركة والانخراط المدنيين لفئات أخرى من المجتمع على نحو فعال. ولن يؤدي تعزيز الحوار الداخلي الواسع النطاق إلى دعم عملية الإصلاح فحسب، بل سيعزز أيضاً ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية.

ثالثاً وأخيراً، تتوقع سلوفينيا من جميع الجهات الفاعلة السياسية الالتزام بدعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ونظامها الدستوري. إن ضمان هذه المبادئ ضروري لتعزيز الاستقرار والصمود

ويحول هذا الخطاب دون إحراز تقدم نحو مجتمع سلمي متعدد الأعراق. والمصالحة بين الأعراق ضرورية لتهيئة مناخ من الاحترام المتبادل والتفاهم بين المجتمعات المختلفة. إن معالجة فظائع الماضي والحيلولة دون إنكار الإبادة الجماعية عنصرين جوهريين لكفالة إحلال سلام مستدام ومستقبل يتسم بالاستقرار. كما تعرب سويسرا عن رفضها القاطع لأي خطابات أو ممارسات انفصالية، ولا سيما تلك التي تصدر عن جمهورية صربسكا في الآونة الأخيرة، والتي من شأنها تقويض وحدة البلد وسلامته الدستورية وسيادة القانون فيه.

هذه هي الجلسة الأخيرة المقرر عقدها بشأن البوسنة والهرسك خلال ولاية سويسرا الحالية في المجلس. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم سويسرا الثابت لسيادة البلد وسلامة أراضيه. ونظل ملتزمين بدعم السلام والأمن والازدهار والحوكمة الرشيدة في البلد والمنطقة.

سيصادف عام 2025 مرور 30 عامًا على التوقيع على اتفاق دايتون. لذلك تدعو سويسرا المجتمع الدولي والأطراف المعنية في البوسنة والهرسك إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز رؤية مشتركة وواعدة، خاصة للأجيال الشابة التي تجسد مستقبل البوسنة والهرسك.

**السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، وفريقكم على تولي المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أتني على سويسرا لرئاستها الناجحة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأثنى على مساهمة مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك في تنفيذ ولايته وفقا لاتفاق دايتون للسلام، وأحيط علما بمحتويات التقرير المقدم عن الحالة في البوسنة والهرسك. كما أرحب بمشاركة فخامة السيد دينيس بشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وسعادة السيد ستافروس لامبرينيدس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة وممثلي صربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

في البداية، نتقدم غيانا بتعازيها إلى أسر وأحباء الذين فقدوا حياتهم في الفيضانات والانهيالات الأرضية الشديدة في وسط وجنوب

وأرحب بمشاركة رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك في جلسة اليوم وأعرب عن تعازي سويسرا في أعقاب الفيضانات المدمرة التي وقعت هذا الشهر. وأرحب كذلك بوفود الاتحاد الأوروبي وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

ترحب سويسرا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2757 (2024) الذي يجدد الإذن بعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا). ونشكر فرنسا على جهودها بصفتها القائمة على الصياغة. ولا تزال عملية ألتيا ركيزة أساسية للاستقرار حيث تحافظ على الأمن في البوسنة والهرسك وفي المنطقة على حد سواء. ويشرفنا أننا يسرنا تجديد الإذن العام الماضي. وستواصل سويسرا، وفاءً لالتزامها الثابت، الإسهام في البعثة بنشر أفراد عسكريين وخبراء متخصصين.

كما نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك على تقريره ونؤكد دعمنا لمكتبه. يظل استكمال خطة 2+5 الذي يُعد شرطاً لإغلاق المكتب، هدفنا المُعلن. ونلاحظ مع الأسف عدم إحراز تقدم جوهري في هذا الصدد.

ترحب سويسرا بإجراء الانتخابات المحلية بطريقة سلمية ومنظمة في البوسنة والهرسك هذا الشهر، مما يعكس احتراماً للحريات الأساسية. وتؤكد مشاركة جميع الأطراف على الالتزام بالمبادئ الديمقراطية. غير أننا نظل قلقين إزاء استمرار التمثيل المتدني للمرأة في الحياة العامة والسياسية، وندعو إلى مضاعفة الجهود لتعزيز دورها في العمليات السياسية.

وندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى اغتنام هذه الفرصة والزمخ الانتخابي للاستثمار في رفاهية جميع سكان البوسنة والهرسك. إن مسارا مشتركا قائما على الثقة ضروري لبناء مجتمع موحد وشامل يعزز التعاون والازدهار والأمن للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على قادة البلد إظهار الإرادة السياسية ومتابعة الإصلاحات الضرورية. ويُعد ذلك خطوة أساسية نحو انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

غير أن اتجاهات خطاب الكراهية وتشويه التاريخ وتمجيد جرائم الحرب تثير قلقنا، إذ تقوض الثقة وتُلحق الضرر بجميع المجتمعات.

نهاية المطاف أمن البلد. تحت غيانا القادة السياسيين على إعطاء الأولوية لمصالح جميع المواطنين وتؤكد على أهمية التمسك بأحكام اتفاق دايتون للسلام. كما نشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التصرف وفقاً لتلك الأحكام.

يسلط تقرير مكتب الممثل السامي الضوء على أوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة، لا سيما في سوق العمل وفي قطاعي التعليم والسياسة. ونعتقد أن إدماج المرأة ومشاركتها في جميع القطاعات وعلى أعلى المستويات يسهم بشكل كبير في تنمية البلد. يمكن أن تؤدي وجهات نظرهن إلى حلول مستدامة، لا سيما في بناء السلام وحل النزاعات. وفي هذا الصدد، نرحب بتنفيذ الوزارات المحلية والسلطات المعنية الخطو المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدعم من صندوق بناء السلام. كما نشيد بتنفيذ البرامج الموجهة نحو تمكين الشباب. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام ما لم يتم تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

وفي الختام، تؤكد غيانا مجدداً التزامها تجاه شعب البوسنة والهرسك وتكرر دعوتها لجميع الفاعلين، على كافة المستويات، لمواصلة جهودهم لضمان تحقيق السلام والأمن في البوسنة والهرسك مع الاحترام الكامل لسيادتها.

**السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
نتطلع كثيراً إلى العمل معكم، السيدة الرئيسة، خلال رئاستكم لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر سويسرا على اختتام رئاستها الناجح.

ترحب الولايات المتحدة بمد مجلس الأمن الإذن لولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. إن استقرار البوسنة والهرسك أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب نزاع إقليمي. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بمبادئ اتفاقات دايتون للسلام والهدف المشترك المتمثل في بوسنة وهرسك شاملة ومتعددة الأعراق وديمقراطية وسلمية ومزدهرة. وتظل عملية ثلثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي الراسخة في اتفاقات دايتون للسلام ذات أهمية حاسمة في دعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وطابعها متعدد الأعراق. نشكر الاتحاد الأوروبي على مساهماته وقيادته للعملية.

البوسنة والهرسك يومي 3 و 4 تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن تضامنا مع المتضررين من هذه المأساة، ونشيد بجهود التنسيق السريعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، التي أنقذت أرواحاً كثيرة وحالت دون وقوع المزيد من الأضرار بالبنية التحتية الحيوية في المناطق المتضررة.

وأود أيضاً أن أهنئ السلطات المحلية ومواطني البوسنة والهرسك على إجراء الانتخابات المحلية بشكل سلمي في تشرين الأول/أكتوبر. ونلاحظ من تقرير بعثة المراقبة المشتركة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المقدم إلى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة في أوروبا أن الانتخابات جرى الإعداد لها بكفاءة، في ظل احترام الحريات الأساسية. ومع الأسف، لاحظنا أيضاً استمرار تدني مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ونحث على اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة لمعالجة هذا الاتجاه المقلق وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها في البلد.

وتلاحظ غيانا التطورات الإيجابية، ولا سيما قرار المجلس الأوروبي الصادر في آذار/مارس 2024 بالبداية في مفاوضات الانضمام مع البوسنة والهرسك. وهذه أولوية مهمة لمواطني البلد وخطوة حاسمة في سعيهم نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيستفيد الجميع بشكل كبير من التدفق الحر للسلع والخدمات والأشخاص في المنطقة، مما سيساهم بلا شك في النمو الاقتصادي والاستقرار في البلد ومنطقة البلقان الأوسع.

ونحن نشجع على مواصلة التعاون لتحقيق هذا الهدف، على النحو الذي اتفق عليه الكيانان - اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا.

وفي هذا السياق، نرحب باعتماد القرار 2757 (2024) بالإجماع اليوم. مدد القرار الإذن لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، التي تواصل الاضطلاع بدور مهم في استقرار البلد والمنطقة.

وفي حين نلاحظ التطورات الإيجابية، لا نزال قلقين إزاء استمرار الخطاب الانقسامي المبلغ عنه الذي يهدد الاستقرار السياسي وفي



المتنزهة لمجلس الأمن في الشهر الماضي وأهني المملكة المتحدة على توليها الرئاسة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونعدك، سيدتي الرئيسة، بدعمنا الكامل.

ويرحب وفد بلدي بالسيد دنيس بشيوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبمشاركة وفود الاتحاد الأوروبي وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم. كما نرحب بتجديد الإذن الممنوح لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي). لقد أثبتت دورها الحيوي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وسنواصل دعمها.

مع اقتراب الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاق دايتون للسلام، قطعت البوسنة والهرسك خطوات إيجابية عديدة بفضل ذلك الاتفاق التاريخي وجهود شعبها للالتزام بروح المصالحة التي تبلورت في عام 1995. والقوانين الانتخابية المنقحة التي طبقت لأول مرة في الانتخابات المحلية التي جرت الشهر الماضي ليست إلا مثالا واحدا فقط على المنجزات التي تحققت. بعد أن مُنحت البوسنة والهرسك مركز الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2022، قرر الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات الانضمام مع البلد في آذار/مارس الماضي. وفي الواقع فإن هذا تطور جدير بالترحيب وعلامة فارقة في تاريخ البلد، لكن القوى التخريبية لا تزال تشكل تهديدا لوحدة البوسنة والهرسك. ولكي يبرر الاتحاد الأوروبي ثقته في التقدم المحرز في المنطقة، فلا بد من أن يواصل البلد الخطوات الإيجابية التي اتخذها ويعزز الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها حتى الآن.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، نود التركيز على بعض النقاط الرئيسية.

أولاً، نكرر دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. فهذا هو حجر الأساس الذي يقوم عليه اتفاق دايتون وهو أمر ضروري للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل. لا تزال مؤسسات الدولة الهشة تتعرض للتهديدات، وكذلك فإن سلطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك والمحكمة

لقد أثار قلقنا الخطاب والأعمال الأخيرة التي تقوض اتفاق دايتون، وكذلك استقرار البوسنة والهرسك وهيكلها الدستوري وسلامتها الإقليمية. يجب أن نواصل حماية مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تقويضها. إن التهديدات بالانفصال والانسحاب الأحادي وإنشاء مؤسسات موازية أمور خطيرة وغير مقبولة. وتصرف الانتباه عن تنفيذ الإصلاحات المهمة الانتخابية والاقتصادية وفي مجال سيادة القانون الجارية حالياً.

تواجه البوسنة والهرسك تحديات أخرى، بما في ذلك الركود والفساد المستشري. ونحث السلطات المحلية على تتحية المصالح الشخصية والعرقية جانبا من أجل التركيز على المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولا يؤدي الفساد إلا إلى تفاقم التحدي الذي تشكله النزعة القومية العرقية. ويضطلع الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك بدور حاسم في تقوية المؤسسات وتعزيز الإصلاحات باعتبار ذلك أمرا محوريا لأمن جميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. وتؤيد الولايات المتحدة بشكل كامل الممثل السامي كريستيان شميدت في أن تكون لديه القدرة على ممارسة جميع السلطات الضرورية، بما في ذلك سلطات بون، إلى أن يتم إنجاز خطة 2+5. كما أننا ندعم بشكل كامل مسار البوسنة والهرسك نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. إن سلطات بون تكمل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتسهل جهود الإصلاح على طول مسار البلد نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. وستواصل الولايات المتحدة استخدام جميع الأدوات المتاحة لها، بما في ذلك الجزاءات، للتصدي لأولئك الذين يسعون إلى تقويض اتفاق دايتون، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

وختاماً، فإن الولايات المتحدة تدعم البوسنة والهرسك الآن كما كانت دائما فيما تعمل من أجل ضمان تحقيق المستقبل الذي يستحقه جميع مواطنيها. وينبغي لكل عضو في المجلس أن يدعم البوسنة والهرسك في تحقيق ذلك.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
أضم صوتي أيضا إلى الآخرين في الثناء على سويسرا على قيادتها

ونشكر فرنسا على جهودها بصفتها القائم على الصياغة لضمان عملية سلسة. ونسلم بأهمية العملية ودورها في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك. ولا نزال ملتزمين تماماً بوجودها في البلد وندعم العمل الذي تقوم به. كما نرحب أيضاً بالأجواء السلمية التي جرت فيها الانتخابات المحلية الأخيرة ونثني على كفاءة التحضير للانتخابات، فضلاً عن المشاركة الواسعة من مختلف الأطياف السياسية. للأسف، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في الحياة العامة والسياسية. كما تلاحظ مالطة بشكل إيجابي دوام الاستقرار العام في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الأخيرة واستمرار هدوء الحالة الأمنية في البلد. ومع ذلك، لا تزال مالطة تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالوضع السياسي. فلا تزال الخطابات والأعمال الانفصالية منتشرة وتشكل عقبات خطيرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعرض للخطر الوضع الأمني المستقر مع هشاشته.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء أي مبادرات تشريعية تتعارض مع النظام الدستوري للبلد ومساره نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وندعو إلى ضبط النفس في اعتماد وتنفيذ مثل هذه التدابير. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا لجميع أعضاء قيادة البلد إلى الامتناع عن خطاب النزعة القومية والخطاب التحريضي والتصرفات المثيرة للانقسام، لأن من شأن هذه الأمور أن تهدد بشكل خطير السلام والاستقرار في البلد وربما في المنطقة ككل. ونؤكد من جديد موقفنا بشأن أهمية دوام الاستقرار في غرب البلقان، والذي يرتبط بالازدهار العام للمنطقة.

وتؤمن مالطة إيماناً راسخاً بأن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الانضمام للاتحاد الأوروبي وستواصل دعم التزام البلد بتحقيق هدفه المتمثل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. هذا هو العامل الموحد بين المواطنين والطبقة السياسية في البلد، وينبغي توجيه جميع الجهود نحو تحقيق ذلك الهدف. ونشجع على تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتعزيز الأطر الدستورية والانتخابية والقضائية في البلد، الأمر الذي سيضمن إحراز تقدم ملموس نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تلتزم هذه الإصلاحات بمبدأي استيعاب الجميع وسيادة القانون. وهناك أهمية قصوى لكفالة التمثيل الكافي للمرأة في

الدستورية لا تزال تتعرض للتهديدات بشكل روتيني بل وللتحدي علناً. إن هذه الأعمال لا تهدد فعالية تلك الهيئات فحسب، بل وتهدد أيضاً التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. وعلى الرغم من حدوث العديد من التطورات الإيجابية، لا يزال هناك عدد من التحديات القائمة، من قبيل الإصلاح الدستوري وزيادة مستوى المشاركة السياسية للمرأة. ونتوقع أن تواصل البوسنة والهرسك تسريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار.

ثانياً، لكي تسود الوحدة الوطنية في البلد، من الضروري أن تتحرك جميع الأطراف في انسجام تام نحو الهدف المشترك المتمثل في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وفي حين أننا ندرك جيداً أن صدمة الماضي القريب لا تزال بالنسبة للكثيرين واقعا حاضرا، فإنه لا يوجد طريق آخر للمضي قدماً سوى الحوار والتوافق والمصالحة. ونناشد جميع الأطراف تجنب جميع الأعمال والخطابات التي تتعارض مع كيان دولة البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها، وأن تمضي قدماً في جهودها المخلصة لرسم مستقبل إيجابي. ويجب على من هم في مواقع السلطة إدانة الخطاب السياسي التحريضي وإنكار فظائع الماضي والتقليل من شأنهما .

ثالثاً، نود أن نؤكد مجدداً على دعمنا لولاية عملية أثلثا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. كما أننا ندعم الجهود القيّمة التي يبذلها الممثل السامي لضمان تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وإرساء الأساس لديمقراطية قوية.

وفي الختام، تحث جمهورية كوريا جميع الأطراف على التركيز على العمل من أجل مستقبل إيجابي يعود بالنفع على كل مواطن ويمنح الأجيال القادمة السلام والازدهار في البوسنة والهرسك.

**السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأشكر سويسرا على توجيه أعمالنا في تشرين الأول/أكتوبر. وأرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في الجلسة وأتطلع إلى الاستماع إلى تقييمه للحالة.

في البداية، ترحب مالطة بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية أثلثا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)،



تغنم سيراليون هذه الفرصة للإعراب عن رثائها على الخسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة الفيضانات والانهيئات الأرضية التي وقعت في خمس بلديات في وسط البوسنة والهرسك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وإذ تتزايد تأثيرات تغير المناخ، من الضروري أن نحد من الأنشطة البشرية التي تهدد رفاهنا الجماعي وتحقيق مستقبل مستقر ومستدام.

إننا نرحب باتخاذ القرار 2757 (2024)، الذي يجدد الإذن لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك التي يكتسي وجودها أهمية بالغة للحفاظ على جهود تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، ونحن متفائلون بأن تصويت اليوم يدل على تصميم المجلس على ضمان استمرار أمن وسلامة المنطقة. ويحيط وفد بلدنا علماً بالتقرير المفصل للفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر الذي قدمه السيد كريستيان شميت، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، عن طريق الأمين العام. ونثني على الممثل السامي للتقدم الذي أحرز خلال تلك الفترة. إننا ندرك أهمية جهوده، لا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات بنجاح والأثر الحيوي لعناصر الإصلاح التي أدخلت وضمان الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة وتنظيم مشاركة الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم بموجب القانون الجنائي الدولي واستخدام التكنولوجيا والحد من حملة الخطاب المثير للانقسام والكراهية.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية بناء الثقة في النظام الانتخابي - وبالتالي في مكتب الممثل السامي. وعلاوة على ذلك، أثبتت الانتخابات المحلية الناجحة أنه بالتنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك يمكن تحقيق الكثير. ولذلك، فإننا نعيد تأكيد دعمنا لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وحدودها المعترف بها دولياً، وندين بشدة جميع الأعمال التي تسعى إلى تقويض ليس فقط هيكل الحكم الحالي بل أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام القائم والالتزام بشروط الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

غير أن سيراليون تدرك أن جهود الممثل السامي وبعض أذرع الحكومة تتعرض للإعاقة، من قبل بعض الجهات الفاعلة، التي

جميع المؤسسات الحكومية وتعزيز تحقيق الشمول في الإدارة العامة. ومع ذلك، فإن غياب الأرضية المشتركة على المستوى السياسي يعيق تنفيذ الإصلاحات الحاسمة ويهدد ببلوغ أزمة سياسية قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في البلد والمنطقة. ونشجع جميع الأطراف بقوة على العمل معاً لسن تشريعات متسقة من خلال مؤسسات منسقة. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق إصلاحات مجدية والتعامل مع تحديات المستقبل. وهناك حاجة ماسة إلى التزام حقيقي من جميع الأطراف بالمصالحة وتحقيق تماسك أقوى. ويجب أن تسعى جميع الأطراف إلى إيجاد حلول توفيقية مفيدة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن العرق. وهذا يستدعي الالتزام بتدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل ودعم التعاون المتزايد.

وتؤكد مالطة من جديد دعمها الثابت لاتفاق دايتون للسلام. سيصادف العام المقبل ذكرى مرور 30 عاماً على توقيع الاتفاق. ونحث جميع الأطراف داخل البوسنة والهرسك على الاحترام الكامل والصارم للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك إطار تقاسم السلطة، والعمل بطريقة بناءة ضمن المعايير المتفق عليها. وكذلك نكرر دعمنا لمهمة وولاية الممثل السامي للبوسنة والهرسك ومكتبه ودوره في الإشراف على تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وأخيراً، أود أن أعرب عن دعم مالطة القوي المتواصل لوحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. كما نحث على التحلي بالمسؤولية السياسية والقيادة الحكيمة في البلد بهدف تحقيق تعاون قائم على احترام جميع أفراد المجتمع وبغاية واضحة تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا بد من بذل جهود جادة للدخول في حوار بناء وشامل يضمن التعايش السلمي ومستقبل زاهر ومزدهر لجميع المواطنين في المنطقة.

**السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة، وأنهى المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأؤكد لكم دعم سيراليون الكامل. كما أنهى وفد سويسرا على رئاسته الناجحة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأرحب بمشاركة وفود البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

ثالثاً وأخيراً، نرحب بالجهود التي تبذلها رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك ومجلس وزرائها وجمعيتها البرلمانية ونحث على أن تتماشى إجراءات كيانيهما مع التطلعات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما نص عليه اتفاق دايتون للسلام. ومن الأهمية بمكان أن تتلقى المؤسسات على مستوى الدولة التمويل والدعم اللازمين لعملياتها، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية العامة والمرافق العامة وتقديم الخدمات. وتأمل سيراليون أن تتيح المراجعة المقبلة لحالة انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي، بهدف إحراز تقدم في المفاوضات، فرصة لسلطات اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا لتجديد التزامها تجاه اتخاذ الخطوات اللازمة للاندماج في الاتحاد الأوروبي والامتثال عن المواقف غير المرنة أثناء المفاوضات.

وفي الختام، تشيد سيراليون بجهود صندوق بناء السلام في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وترحب بتفعيل اللجنة التوجيهية لبناء السلام من أجل استدامة مبادرات بناء السلام في البوسنة والهرسك. ونثني على تقاني الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك ونواصل الحث على التعاون البناء لما فيه مصلحة شعبها كافة.

**السيد غينغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأؤكد لكم، السيدة الرئيسة، ولزملاتكم دعم الوفد الصيني الكامل. وأهنئ سويسرا أيضاً بمناسبة الاختتام الناجح لرئاستها في الشهر الماضي. وأرحب بفخامة السيد دينيس بيتشروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، كما أرحب بممثلي صربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي، في جلسة اليوم.

إن البوسنة والهرسك بلد مهم في منطقة البلقان، مزقته الحرب وشعبه يتوق إلى السلام والهدوء. وستساعد المصالحة الشاملة للجميع والتعايش في وئام بين جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك البلد في الحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية

أدت إلى ركود في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتأخر في تنفيذ جدول أعمال 2+5، الأمر الذي كان له أثر متتابع على السبل الأخرى للنهوض بالبوسنة والهرسك، بما في ذلك الاتفاق على مشروع خطة الإصلاح. ومن المؤسف أن البوسنة والهرسك فوتت فرصة الاستفادة من خطة النمو لغرب البلقان، والتي كان يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي المتباطئ في البلد.

على ضوء كل ما ذكرته للتو، أولاً، تجدد سيراليون دعوتها في هذه القاعة إلى قيادة تعاونية ومؤسسات حكومية قوية تدعم سيادة القانون وتحمي حقوق الإنسان والتنمية الوطنية في نطاق التكامل الإقليمي. ولئن كنا ننثني على جهود الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع، فإن سيراليون مقتنعة بأن التعاون بين قيادة اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا هو حجر الزاوية لاستقرار البلد وتنميته. إن التقارير التي تتحدث عن الهياكل الموازية والسياسات التمييزية التي يجري الترويج لها إلى جانب الخطاب الانفصالي، لا سيما في جمهورية صربسكا، تثير قلق بالغا. ونحث سلطات جمهورية صربسكا بقوة على وقف جميع الأعمال التي تقوض سلامة دولة البوسنة والهرسك الموحدة وتزيد من حدة الانقسامات السياسية والعرقية القائمة. ونحث على توجيه جميع الجهود نحو بناء الدولة بحسن نية والمشاركة في صنع القرار، مع إدارة عامة فعالة وحكم رشيد وبطريقة تعزز وحدة البوسنة والهرسك ككل.

ثانياً، نعتقد أن الدستور، بوصفه مرجعية البلد القانونية العليا، يجب أن يعكس أسمى تطلعاته. وإدراكاً لخصائص البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والثقافات، ندعو إلى دعم سيادة القانون وحماية الحقوق الكاملة وعلى قدم المساواة لجميع أفراد شعبها. وتؤدي المحاولات السطحية للإصلاح والتطبيق الانتقائي للقرارات القضائية إلى تآكل شرعية وفعالية مؤسسات الحكم، التي هي أساس السلام والعدالة والتنمية المستدامة. وينطبق الأمر نفسه على المحكمة الدستورية، التي ندعو بشأنها إلى التمثيل الكامل في تعيين القضاة، بمن فيهم القضاة الدوليون الذين يمكن أن تسهم ثروتهم المعرفية وخبرتهم بثناء في تطوير الاجتهاد القضائي في البوسنة والهرسك.

والخيار المستقل الذي اتخذته شعبها لمستقبل البلد. ونشجع جميع الطوائف العرقية على الانخراط بنشاط في حوار بناء والعمل على تحقيق الشمول والمصالحة الوطنيين. وما زلنا نأمل أن تضع جميع الأطراف مصلحة البلد والشعب في المقام الأول وأن تعمل معًا للحفاظ على الاستقرار السياسي في البلد.

وتقدر الصين الأدوار البناءة التي تقوم بها صربيا وكرواتيا وبلدان أخرى في المنطقة في الحفاظ على أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وترحب بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وستظل الصين ملتزمة بتطوير العلاقات الودية مع أبناء جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك وبأداء دور بناء في صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة.

**السيد كودري (الجزائر):** السيدة الرئيسة، أود بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأؤكد لكم الدعم الكامل لوفد الجزائر. كما أهنئ سويسرا على قيادتها الرشيدة لأشغال المجلس خلال الشهر الفارط. كما أرحب بحضور السيد دينيس بينتشيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وكذا الممثلين الدائمين لصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي.

أود قبل كل شيء أن أؤكد على موقف الجزائر الواضح والثابت إزاء الوضع في البوسنة والهرسك، المبني على احترام سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الترابية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كما نرحب باتخاذ المجلس للقرار 2757 (2024) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد الإذن لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك لمدة 12 شهرا.

سجلنا بارتياح تنظيم الانتخابات المحلية في 6 تشرين الأول/أكتوبر بالرغم من التحديات التي واجهتها البوسنة والهرسك عقب الفيضانات الكارثية التي ألمت بالبلد والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية فادحة. إن هذا الحدث الديمقراطي الهام بالنسبة لكل مكونات البلد من شأنه تعزيز مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات التي تهمهم.

والاقتصادية المستدامة وتسريع اندماجه في الاتحاد الأوروبي وتلبية التوقعات المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

وترحب الصين بسلسلة إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة في البوسنة والهرسك والتي أظهرت الشمول وضبط النفس في أوساط جميع المجموعات العرقية، مما يهيء أجواء إيجابية وملائمة للانتخابات العامة في العام المقبل. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق أن البوسنة والهرسك تشهد منذ فترة أقوالا وأفعالا هنا وهناك، تؤدي إلى تفاقم المنافسات العرقية وتقوض الوحدة الوطنية وأن عملية المصالحة الوطنية تواجه تحديات خطيرة وأن الانقسامات السياسية أصبحت أوضح من ذي قبل، مما يجعل الحالة أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. وندعو جميع المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك إلى الانخراط بنشاط في الحوار وتعزيز الثقة المتبادلة والعمل معًا للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد، بهدف تعزيز التنمية الوطنية ورفاه الشعب. وندعو المجتمع الدولي إلى اتباع نهج عادل ومتوازن وحصيف بشأن مسألة البوسنة والهرسك والمراعاة الكاملة لآراء وشواغل الطوائف الثلاث في البلد والامتناع عن الانحياز لأي طرف أو فرض حلول أو التدخل في شؤونها الداخلية أو حتى فرض جزاءات انفرادية.

إن موقف الصين بشأن نظام الممثل السامي وتعيين الممثل السامي لم يتغير. ويساورنا القلق إزاء الخلافات التي نشأت في السنوات الأخيرة بشأن تعيين الممثل السامي واستخدام سلطات بون. فكثيرا ما استخدم السيد كريستيان شميت سلطات بون، منذ بداية هذا العام، لتعديل قوانين في البوسنة والهرسك، مما أثار توترات وانقسامات داخل البلد، وكذلك خلافات. وأود أن أؤكد من جديد أن شعب البلد بنفسه هو من ينبغي في نهاية المطاف أن يقرر شؤون البوسنة والهرسك ويديرها. فنظام الممثل السامي وسلطات بون ترتيبان خاصان لحقبة خاصة. وعليه، لا يمكن اعتبارهما تدابير طويلة الأمد، ناهيك عن كونهما تدابير دائمة.

كما أن موقف الصين من مسألة البوسنة والهرسك ثابت وواضح. فنحن نحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية

تشيرين الثاني/نوفمبر. ونتعهد بدعمها والتعاون معها بصورة كاملة. كما نشيد بسويسرا على قيادتها المثالية للمجلس خلال رئاستها في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونوه بحضور فخامة السيد دينيس بيتشيريوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، فضلا عن ممثلي صربيا وكرواتيا، في هذه الجلسة.

تعرب موزامبيق في البداية عن تعازيها الحارة فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح التي وقعت مؤخراً في البوسنة والهرسك، وتعرب عن تعاطفها مع المتضررين من اختفاء الأشخاص والدمار الذي لحق بالبنية التحتية بسبب الفيضانات والانهيالات الأرضية في المناطق الوسطى والجنوبية من البوسنة والهرسك.

ونشير ببالح قلق إلى الخطاب التحريضي للقادة من كافة الأطياف السياسية والذي قد يفاقم التوترات وربما يؤدي إلى تصاعد أعمال العنف بين الطوائف. هذا التطور هو بمثابة تذكير واقعي بأن الحفاظ على السلام هو جهد مستمر يتطلب يقظة دائمة والتزاماً ثابتاً.

ونرى أن الوضع الحالي يتطلب عملاً تعاونياً مستمراً على المستويات المحلية والوطنية والدولية للتغلب على التحديات الناشئة عن الإرث التاريخي المعقد للبلد وتكوينه الديمغرافي المتنوع والمشهد السياسي الحالي. ونشيد بنهج جلسات الحوار من أجل السلام المتمثل في توسيع نطاق الحوار ليتجاوز المراكز الحضرية وإشراك جميع المواطنين بشكل فعال، لا سيما النساء والشباب، حيث أن ذلك يشكل أساساً جوهرياً للسلام المستدام. فوجهات نظرهم ومساهماتهم في صياغة حلول أكثر شمولاً واستدامة لا تقدر بثمن.

وقد شكّل الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف أيضاً باسم اتفاقات دايتون، علامة فارقة وحاسمة في إنهاء النزاع في البوسنة والهرسك. بيد أننا نؤكد على أن السلام الحقيقي يتجاوز الاتفاقات القانونية، ويتطلب غرس ثقافة السلام والتسامح، ورأب الانقسامات العرقية وترسيخ تلك المبادئ في نسيج المجتمع. وفي حين أن الأطر القانونية يمكن أن تمهد الطريق، فإن التماسك

كما يُمكن أنه البلد من تشكيل مشهد سياسي فعال من شأنه أن يساهم في المضي في مسار الاستقرار والتنمية.

ونحن على قناعة تامة بأن تجسيد الديمقراطية في البوسنة والهرسك من شأنه أيضاً أن يساهم في بلورة حلول مملوكة من مختلف مكونات البلد وأن يقرب وجهات النظر المتباينة والمتضاربة أحياناً. وتجدد الجزائر، في هذا الإطار، دعمها التام للحلول المملوكة للدولة في مجابهة القضايا تجابها. وفي نفس الوقت، تدعو الجزائر إلى تجنب أي أعمال أو تصرفات من شأنها أن تهدد التقدم المحرز من طرف البوسنة والهرسك كبلد يعيش فيه البوسنيون والكروات والصرب جنباً إلى جنب في وئام وفي ظل مؤسسات سيادية موحدة.

يود وفد بلدي اليوم التركيز على النقاط التالية:

أولاً، تعتبر الجزائر اتفاق دايتون للسلام الأساس التوافقي الوحيد الذي يتضمن أحكاماً حيوية للبوسنة والهرسك. وتدعو الجميع إلى احترام نصه وروحه والتقييد بأحكامه إلى غاية الوصول بالبلد إلى بر الأمان.

ثانياً، من الطبيعي أن يكون لمختلف الفاعلين السياسيين في البلد آراء وتقييمات مختلفة، لكن هذه الاختلافات والتجاذبات السياسية لا يجب أن تحيد عن طريق الديمقراطية أو أن تصبح تهديداً لوحدة البوسنة والهرسك.

ثالثاً وأخيراً، من الواضح أن الانقسامات السياسية واختلافات الآراء بين أهم الفاعلين في البلد من شأنها إطالة أمد المرحلة الراهنة وتأخير مسار المصالحة والتقدم الذي ينشده الجميع.

وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يسترشد الجميع بفضائل الحوار البناء والجامع وأن يتم استغلال وجهات النظر المختلفة لإثراء النقاش المثمر، لا للتفرقة والانطواء على الذات الذي غالباً ما يؤدي إلى حالات الانسداد السياسي. فوحده الحوار البناء وبحسن نية والمفاوضات الشاملة والحقيقية كفيلاً بتجاوز الخلافات السياسية وتضييق الهوة بين الآراء المتباينة للمضي قدماً نحو غد أفضل.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نتقدم بأحر تهانينا للمملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر

على السلام والاستقرار. وقدمت اليابان المساعدة، فيما يتعلق بمشاريع محددة، في مجموعة واسعة من المجالات، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، والرعاية الطبية والرعاية الصحية. وحافظت اليابان على دعمها الثابت لعمل الممثلين الساميين. ونثني على الجهود الجارية التي يبذلها الممثل السامي كريستيان شميت لتعزيز الاستقرار في البلد. ونرحب بإجراء الانتخابات المحلية بنجاح بطريقة هادئة وسلمية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كما جاء في تقريره الأخير. وتواصل اليابان دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البوسنة والهرسك واندماجها في الاتحاد الأوروبي. ونؤكد الشواغل التي أشار إليها تقرير الممثل السامي بشأن تصعيد البيانات والإجراءات الانفصالية من جانب كيان واحد، هو جمهورية صربسكا، وتقويض مهام مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك واتفق دايتون للسلام. ونذكر أيضاً عدم إحراز تقدم، سواء في تنفيذ خطة 2+5 أو في إجراء إصلاحات كافية نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وتحت اليابان بقوة جميع الأحزاب السياسية وشعب البوسنة والهرسك على الدخول في حوار بناء لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام؛ والاتحاد لبناء الأمة، والتمسك بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتسريع عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولطالما وجهت اليابان هذه الرسالة مباشرة إلى القادة في البوسنة والهرسك.

وقد ساهمت اليابان في جهود بناء الدولة والمصالحة الوطنية منذ نهاية الحرب في البوسنة والهرسك. وباعتبارنا من كبار المانحين لصندوق بناء السلام، ننتهز هذه الفرصة لنرحب بالتقدم المطرد لمشاريع صندوق بناء السلام، التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل مع النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ومكافحة تحريف التاريخ. ونؤيد بقوة كل الإجراءات التي تساعد في الجهود التي يبذلها الناس على الأرض.

وتعرب اليابان مرة أخرى عن التزامها القوي بالعمل مع البوسنة والهرسك على طريق السلام والاستقرار والازدهار، لها ولغرب البلقان بأسره على السواء.

الاجتماعي هو الذي يحافظ على الانسجام الدائم. في هذا الصدد، نود أن نضم صوتنا إلى أصوات أعضاء المجلس في تهنئة البوسنة والهرسك على نجاحها في إجراء انتخاباتها المحلية. فهي تشكل علامة فارقة فيما يتعلق بالمصالحة والاستقرار.

وبينما ندرك استمرار التحديات إزاء ضمان التحقيق الكامل للعدالة والمصالحة، فإننا نرحب بانخراط الأطراف حالياً في حوار دؤوب وبناء من أجل تحقيق السلام والمصالحة الشاملين. إن تولي المجتمع المحلي زمام عملية المصالحة أمر بالغ الأهمية لتحقيق التعافي الحقيقي والتفاهم المتبادل والتكامل والانسجام في إطار التنوع. ونؤكد على أن استمرار دعم المجتمع الدولي لا يزال ضرورياً لتعزيز السلام والتعايش بين الأعراق المتعددة والتنمية المستدامة والشاملة في البوسنة والهرسك. فبناء مثل هذا المجتمع يتطلب تقانياً مستمراً من جميع الأطراف المعنية.

**السيد ميكاناغي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تقديرنا الصادق وتهانينا للوفد السويسري على عمله المتقاني والناجح خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الذي كان حافلاً بالتحديات. وأود أيضاً أن أهنئ المملكة المتحدة على نجاحها في تولي الرئاسة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤكد اليابان لوفد المملكة المتحدة دعمها الكامل.

ويسرنا أن مجلس الأمن اتخذ مرة أخرى بالإجماع القرار الذي يأذن بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا) (القرار 2757 (2024))، وأنه بعث بذلك برسالة واضحة لدعم دور البعثة الهام في صون السلام والأمن في البوسنة والهرسك، بموجب اتفاق دايتون للسلام. ونشكر أيضاً جميع الدول المساهمة على التزامها بهذه المهمة الأساسية.

وأرحب أيضاً بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

عملت اليابان مع البوسنة والهرسك، بصفتها عضواً في مجلس تنفيذ اتفاق السلام، لتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد النزاع والحفاظ



تلك المستلهمة من الخارج، إلى تفويض دور الرئاسة في البلد باعتبارها الصوت الأعلى للموقف التوافقي لمجتمع البوسنة والهرسك المتعدد الأعراق بشأن المسائل الرئيسية للدولة. وشكلت مخططاً موازياً غير دستوري وغير قانوني وغير ديمقراطي لاستئثار ممثلي أحد الشعوب باتخاذ القرارات وتنفيذها نيابة عن البوسنة والهرسك. ويحدث هذا الانتهاك الصارخ لاتفاق دايتون للسلام بإيعاز من البلدان الغربية التي تعتبر نفسها ضامنة لاتفاق السلام لعام 1995 الذي أيده القرار 1031 (1995).

وكان أوضح مثال على ذلك نظر الجمعية العامة، في 23 أيار/مايو (انظر A/78/PV.82)، في النص المعيب للقرار 282/78 بشأن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها. ولم يحظ القرار بتأييد حتى نصف سكان البوسنة والهرسك أو نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وكما قلنا خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في 15 أيار/مايو (انظر S/PV.9626)، فإن مشروع القرار لن يحقق أي مصالح للبلد ولا يمكن أن يؤدي إلى ذلك حتى من حيث المبدأ. العنصر الرئيسي، وهو إجماع شعوب البلد، مفتقد، ناهيك عن عدم استيفاء المبادرة للمتطلبات القانونية. ولكن ذلك لم يمنع الأوصياء الغربيين، بقيادة ألمانيا، من محاولة تمرير مشروعهم الاستقرازي في الجمعية العامة بأي ثمن.

إن الدوافع وراء تلك المحاولات لتفويض اتفاق دايتون من خلال سياسات الأمر الواقع معروفة جيداً. ويجري ذلك من أجل إضفاء الطابع المركزي على البوسنة والهرسك وتحويلها إلى دولة وحدوية يسيطر عليها الغرب بالكامل. ويُستعاض عن المسلمات التي أقرها مجلس الأمن بقمي منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) التي تُقدّم بمكر على أنها حل سحري لجميع المشكلات. وإنه لأمر مشين وسخيف أن نسمع خطاباً من هذا القبيل من بلدان الناتو بعد الخراب الذي ألحقته بمنطقة البلقان في عامي 1995 و 1999 بإلقاء قنابل اليورانيوم المنضب على المدنيين والأهداف المدنية. وبطبيعة الحال، تبذل تلك البلدان كل ما في وسعها لإخفاء تلك الحقائق. والدليل على ذلك أنها طرحت في آذار/مارس مرتين للتصويت طلب روسيا عقد جلسة

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بتهنئة المملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لها كل النجاح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أشكر سويسرا على رئاستها في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أن نعرب عن تعازينا للبوسنة والهرسك فيمن قضاوا في الكارثة الطبيعية التي حلت بهم وأدت إلى خسائر في الأرواح. ونود أيضاً أن نعرب عن تعازينا لصربيا فيما يتعلق بالأحداث المأساوية التي وقعت اليوم في "نوفي ساد". وقد أعلن الحداد الوطني في صربيا ليوم غد.

لقد أيدنا اتخاذ قرار تمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية أثيا) لفترة 12 شهراً أخرى (القرار 2757 (2024)). وننتقل من افتراض أن عملية أثيا ليست مشاركة في العمليات البوسنية الداخلية. ويجب ألا تتدخل القوات الأوروبية في الشؤون السياسية لدولة ذات سيادة، وعليها أن تضطلع بالمهام التي أوكلها إليها المجتمع الدولي بطريقة لا تلحق الضرر بشعب البوسنة والهرسك ولا تؤدي إلى تفاقم الوضع.

ويقوم مجلس الأمن، الذي يدخل الوضع في البوسنة والهرسك في نطاق اختصاصه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالنظر في هذه القضية للمرة الثالثة خلال عام. وهذا يدل على الحالة الزاهنة الملحة على الأرض فيما يتعلق بولاية مجلس الأمن. فعلى الرغم من عدم وجود تهديدات مباشرة للسلام والأمن في البلد في الوقت الحاضر، إلا أن الوضع المدمر الذي تنتيره الجهات الغربية الفاعلة حول الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف أيضاً باسم اتفاق دايتون، ينطوي على قدر كبير من إمكانات زعزعة الاستقرار التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الاضطرابات العرقية ويمكن أن تزعزع الاستقرار الهش في البلقان.

وقد لفتنا انتباه أعضاء مجلس الأمن مراراً وتكراراً إلى تآكل مبادئ دايتون الرئيسية التي تضمن المساواة بين الشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين: جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، اللذين يتمتعان بسلطات دستورية واسعة. وقد أدت هذه الإجراءات، بما فيها



عن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك من أجل إلقاء المسؤولية عن الأزمة على أولئك الذين يدافعون بالفعل عن مبادئ دايتون. ويكفي إجراء تحليل بسيط ورصين لفهم الصورة الحقيقية، بما في ذلك عدم وجود تهديدات صادرة عن جمهورية صربسكا. وما يستحق اهتمام المجلس هو التدابير المناهضة للديمقراطية التي تتخذ ضد المعارضين السياسيين الذين يواجهون منذ أكثر من عام محاكمة ملفقة على نحو صارخ على خلفية تهم سخيفة تمامًا. ولن أتحدث هنا حتى عن فرض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة جزاءات انفرادية غير قانونية على قيادة جمهورية صربسكا من أجل ممارسة الضغط السياسي عليها. فالطابع السخيف لهذه الخطوات واضح. وقد تكون الوثائق التي أعدتها حكومة جمهورية صربسكا، والتي تحتوي على معلومات موضوعية عن الحالة على أرض الواقع، والتي عمناها يوم أمس في المجلس، بمثابة دليل تمهيدي لأعضاء مجلس الأمن.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام. وفي هذا المنعطف الهام، من الضروري أن تظل أولويات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك متمثلة في التعزيز الشامل لهيكل دايتون ودعم مبادئ المساواة في الحقوق للشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين والتخلص من مكتب الممثل السامي وضمان حق شعوب البوسنة والهرسك في التنمية المستقلة.

وتعرب روسيا، من جانبها، بوصفها إحدى الدول الضامنة لاتفاق دايتون للسلام لعام 1995، عن استعدادها للتعاون البناء من أجل ضمان التوصل إلى تسوية حقيقية في مرحلة ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

ترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألتيا) اليوم وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر فرنسا على جهودها بصفتها القائمة على صياغة النص. فلا يزال وجود عملية ألتيا يؤدي دورا بالغ الأهمية في

لمجلس الأمن لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدوان النازي على يوغوسلافيا.

ولا ترتبط كل هذه الإجراءات المحمومة من جانب البلدان الغربية بمصالح شعوب البوسنة والهرسك. وتشير النتائج الأولية للانتخابات البلدية التي أجريت في 6 تشرين الأول/أكتوبر إلى أن الأغلبية الساحقة من مواطني البلد تؤيد بالكامل نظام دايتون، وهو حجر الزاوية في الهيكل الأمني الإقليمي والأوروبي، لضمان مصالحهم الوطنية. ولا يحق للمجتمع الدولي تجاهل هذا الخيار السيادي. وندعو زملائنا في مجلس الأمن إلى دعمه أيضا.

من جهة أخرى، إذا كان هناك ما يحتاج إلى تغيير فهو مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، فهو من مخلفات الماضي. ولا يقتصر الأمر على فشل المكتب في تيسير إجراء حوار مستقل بين الشعوب الثلاثة، بل إن المكتب يلحق أيضا ضرراً هائلاً بعملية التسوية بعد انتهاء النزاع ويقضي على كل التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في هذا الصدد من خلال تدخله غير الملائم على الإطلاق في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك المستقلة. لقد استفد المكتب أغراضه منذ فترة طويلة وأصبح أداة للسياسات الاستعمارية. وبالتالي، يجب إغلاقه على وجه السرعة. وليس من المستغرب أن تتزايد في الآونة الأخيرة الانتقادات الموجهة إلى ما يسمى بالممثل السامي حتى في قطاعات المجتمع البوسني التي كانت ترى فيه سابقاً، بتساهل من البلدان الغربية، وسيلة لتحقيق مصالحها. ويتعين على أعضاء المجلس أن يبعثوا برسالة واضحة مفادها أن موقف المكتب غير مقبول على الإطلاق وأنه لا بديل عن الحوار بين البوسنيين. ومما لا شك فيه أن مستقبل شعوب البلد يكمن حصراً في أيديهم.

وفي هذا الصدد، نقترح أيضاً اتباع نهج نقدي حيال التقييمات المتحيزة والأحادية الجانب الصادرة عن مكتب الممثل السامي والمواطن الألماني السيد شميت، الذي انتحل صفة الممثل السامي، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. إن انفصال الممثل السامي الزائف عن الواقع واضح في "تقريره" المزعم الذي لا يهدف إلا إلى خلق انطباع زائف

جميع السياسيين على تحية خلافاتهم جانباً والتخلي بالشجاعة السياسية للعمل معاً من أجل مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً لجميع المواطنين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لفخامة السيد دينيس بيتشوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

**الرئيس بشيروفيتش (تكلم بالإنكليزية):** في مستهل كلمتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، رئاسة ناجحة لمجلس الأمن.

إن من واجبي تنفيذ السياسة الخارجية لدولة البوسنة والهرسك، والتي تستند إلى دستورنا وقوانيننا ووثائقنا الرسمية الأخرى. إن أهداف سياستنا الخارجية هي الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. لقد اتخذت البوسنة والهرسك خطوات مهمة نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي والأوروبي. ومع ذلك، لولا العراقيل والحواجز المفروضة خارجياً على بلدنا، لكان تقدمنا أكبر بكثير. إن جميع الحروب في تاريخ البوسنة والهرسك العريق كانت ناتجة لعدوان بلدان أخرى، وهو ما حدث من عام 1992 حتى نهاية عام 1995. وقد أكدت ذلك أيضاً محاكم الأمم المتحدة. وعليه، فإن المشكلة الأساسية للبوسنة والهرسك تتعلق بالمحاولات الخارجية لإضعاف بلدنا وتقسيمها وفي النهاية تدميرها.

وفي آيار/مايو، اعتمدت الجمعية العامة القرار 282/78 عن اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها. وعقب الأحكام النهائية لأعلى محاكم الأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية للمسلمين البوسنيين، كان من المهم جداً أيضاً أن تعتمد الجمعية العامة ذلك القرار. يجب ألا ننسى أن الإبادة الجماعية للبوسنيين المسلمين كانت تتويجاً للعدوان على البوسنة والهرسك. وللأسف، لا تحترم قيادة جمهورية صربيا أحكام محاكم الأمم المتحدة أو قرار الجمعية العامة 282/78. وأود أن أشير إلى أن صربيا هي البلد الوحيد في العالم الذي انتهك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إن السياسة التدميرية لصربيا تتبعها سلطات

صون السلام والأمن في البوسنة والهرسك. كما أود أن أعرب عن شكري للممثل السامي كريستيان شميت على تقريره الأخير (S/2024/777) وأرحب بفخامة السيد دينيس بيتشوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم.

أود أن أستخدم ملاحظاتي اليوم لطرح ثلاث نقاط.

أولاً، تدعم المملكة المتحدة دعماً كاملاً تطلعات البوسنة والهرسك إلى إحراز تقدم نحو تعزيز الاندماج الأوروبي. وسيساعد اتباع مسار الإصلاح على تحقيق هذا الهدف وسيعزز الاستقرار والازدهار. ونشجع على استمرار التقدم المحرز في الخطوات الرئيسية التي ستحقق فوائد طويلة الأجل لجميع مواطني البوسنة والهرسك.

ثانياً، يجب أن تتجنب البوسنة والهرسك اتخاذ إجراءات تقوض هذا التقدم. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء الخطابات والإجراءات الانفصالية من جانب كيان جمهورية صربسكا التي تهدف إلى تقويض وحدة الدولة ووظيفتها. ويشكل الاتفاق المقترح بشأن الانفصال السلمي أحد الأمثلة على ذلك. ويساورنا بالغ القلق أيضاً إزاء عناصر الإعلان الصادر عن عموم الصرب والتي نرى أنها لا تتماشى مع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونعرب عن أسفنا إزاء ما تواتر من أنباء عن تزايد إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب. وهو أمر مرفوض تماماً في مجتمع حديث وشامل للجميع ومتعدد الأعراق.

ثالثاً، تعزز هذه الصورة المتباينة الدور الحيوي المستمر للممثل السامي المكلف بدعم اتفاق دايتون للسلام. ويجب أن يهيئ المجتمع الدولي بيئة تستطيع فيها البوسنة والهرسك إحراز تقدم في الإصلاحات والنهوض بطموحاتها الأوروبية. وعلى هذا النحو، يجب أن نواصل تعزيز المسؤولية والمساءلة على الصعيد المحلي. وقد رحبنا على وجه الخصوص بالتعديلات التي أدخلها مؤخراً الممثل السامي على قانون الانتخابات والتي أسهمت في إضفاء جو أكثر إيجابية على الانتخابات المحلية الأخيرة.

ختاماً، من المهم التشديد على أن البوسنة والهرسك بلد واحد ذو سيادة ومتعدد الأعراق ويجب أن يظل كذلك. وتشجع المملكة المتحدة

عموم الصرب في بلغراد في 8 حزيران/يونيه. وإضافة إلى اعتماد ما يسمى بجمعية عموم الصرب للإعلان، فقد أقره أيضاً برلمان صربيا وبرلمان كيان جمهورية صربسكا. ولا يمكن لما يسمى بجمعية عموم الصرب أن تكون لها السيادة على أجهزة الدولة في البوسنة والهرسك، كما أنها لا تملك صلاحية إعلان الحياد العسكري للبوسنة والهرسك. وصرح مؤخراً أحد نواب رئيس الوزراء في حكومة جمهورية صربيا علناً بأن عملية توحيد صربيا وجمهورية صربسكا قد بدأت. وهذا أمر خطير وغير مقبول على الإطلاق.

حان وقت كشف حقيقة نوايا صربيا الحقيقية هنا في المجلس. إن الهدف الأساسي الذي تسعى قيادة صربيا إلى تحقيقه هو الضم التدريجي لكيان جمهورية صربسكا إلى صربيا. إنهم يحاولون تحقيق ذلك الهدف من خلال إساءة استخدام العلاقة المتوازنة. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن دستور البوسنة والهرسك ينص بوضوح على أنه يمكن إقامة علاقات متوازنة مع البلدان المجاورة بما يتماشى مع سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. إن إعلان ما يسمى بجمعية عموم الصرب يتعارض مع اتفاق دايتون للسلام ودستور البوسنة والهرسك. لهذا السبب ولأسباب عديدة أخرى، يتعين على الممثل السامي إلغاء ذلك الإعلان المناهض لاتفاق دايتون، الذي لا يمثل مجرد إعلان بل وثيقة تتضمن برنامجاً خطيراً لإقامة الدولة الأكبر. وللأسف، لم يفعل الممثل السامي ذلك بعد. أدعو المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، إلى إدانة صريحة لإحياء مشروع صربيا الكبرى. ولا يتعلق الأمر بالبوسنة والهرسك فحسب، بل بأوروبا قاطبة. دعونا نضع حداً في الوقت المناسب لإحياء المفهوم الخطير "شعب واحد، كيان واحد". إنه لأمر غير مقبول على الإطلاق أن قيادة صربيا لا تحترم القانون الدولي والأحكام النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة للبوسنة والهرسك. إن ممتلكات الدولة جزء لا يتجزأ من سلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها. في اتفاق دايتون، حاول رئيس صربيا سيء الذكر، سلوبودان ميلوشيفيتش، تقسيم ممتلكات الدولة للبوسنة والهرسك بين الكيانات. لكن ميلوشيفيتش لم يفلح في تحقيق ذلك الهدف أثناء العدوان على البوسنة والهرسك أو

كيان جمهورية صربسكا. ومؤخراً، أدخلت في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية محتوى يمجّد مجرمي الحرب المدانين رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. وهما ليسا ببطلين - بل هما مجرماً حرب مدانان بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أخرى.

إن سلطات كيان جمهورية صربسكا تعرض أسس اتفاق دايتون للسلام للخطر. إنهم يدعون علناً إلى التدمير الأحادي لاتفاق دايتون للسلام، وإحياء المشروع الإجرامي لصربيا الكبرى، وتدمير دولة البوسنة والهرسك، وانتهاكات القانون الدولي والوطني. هذه ليست مجرد ملاحظات الشخصية. ففي 20 حزيران/يونيه 2024، خلص المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بالإجماع إلى أن الائتلاف الحاكم في كيان جمهورية صربسكا يهاجم على نحو سافر الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، والنظام الدستوري والقانوني للبوسنة والهرسك، وسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، كما يقوض مؤسسات الدولة وسلطاتها وطابعها المتعدد الأعراق. ويتعين على من شهدوا اتفاق دايتون للسلام والأطراف الفاعلة في مجلس تنفيذ اتفاق السلام والأمم المتحدة أن يتخذوا أقصى درجات التأهب إزاء تهديدات السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة.

من المهم جداً أن يتبنى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام تفسيراً واضحاً للعناصر الثلاثة المهمة التي تكفل تحقيق السلام والاستقرار. وتتفرد البوسنة والهرسك بالسيادة باعتبارها دولة موحدة، حيث يكفل الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، إلى جانب صكوك أخرى، وحدة أراضيها. أما الكيانات داخل البوسنة والهرسك فهي ليست دولاً. ووجودها مستمد حصراً من دستور البوسنة والهرسك وليس لها سيادة مستقلة خاصة بها. ويحتفظ المجتمع الدولي بالأدوات اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

إن قيادة جمهورية صربيا تتدخل بشكل عدواني في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك وبعض البلدان الأخرى في المنطقة. وأحد الأدلة التي تدعم ادعائي هو الإعلان الذي تبناه ما يسمى بجمعية

تحتاج البوسنة والهرسك إلى حلول ديمقراطية للتغلب على التحديات الحالية. وفي هذا الصدد، أعتقد أننا يجب أن نركز على التنفيذ المتسق والشامل لجميع جوانب اتفاق دايتون للسلام، ومواءمة دستور البوسنة والهرسك، وفقاً لمتطلبات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقبول قواعد الاتحاد الأوروبي. إن بلدي يحتاج إلى نظام سياسي يضمن حقوقاً متساوية ومستقبلاً أفضل لجميع المواطنين.

وفي الختام، أود أن أؤكد بشكل خاص على أنه من المهم للغاية بالنسبة لبلدي، البوسنة والهرسك، كفالة تحقيق الشروط المسبقة الضرورية التي تضمن أمن جميع المواطنين. وللأسف، فإننا نشهد انتشاراً هائلاً للأسلحة الهجومية في البلدان المجاورة. بعد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمشاريع الإجرامية المشتركة في التسعينيات، ينبغي السماح للبوسنة والهرسك بامتلاك القدرات الدفاعية اللازمة وفقاً للقانون الدولي والقانون الوطني. هذا التزام مشترك على عاتق كل من البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن للسيد لامبرينديس.

**السيد لامبرينديس (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم بحرارة على أول يوم لكم على رأس مجلس الأمن. وأتمنى لكم كل النجاح. كما أهنئ سويسرا على رئاستها الممتازة.

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا، فضلاً عن سان مارينو.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) بقرار من المجلس بالإجماع (القرار 2757 (2024)). تواصل عملية ألثيا القيام بدور رئيسي في دعم سلطات البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة لجميع المواطنين.

يتضامن الاتحاد الأوروبي مع البوسنة والهرسك في أعقاب الفيضانات والانهيارات الأرضية المدمرة التي وقعت في 3 تشرين

أثناء المفاوضات بشأن اتفاق دايتون. لذا، على المجتمع الدولي أن يحول دون تحقيق مآرب الحرب في أوقات السلام.

وأرى أنه من المهم أن مجلس الأمن قد اتخذ قراراً بتمديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك - (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) (القرار 2757 (2024)). إن وجود عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك مهم للحفاظ على السلام والاستقرار، ليس فقط في البوسنة والهرسك وإنما في المنطقة برمتها. إضافة إلى ذلك، تكتسي رسالة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأنها لن يسمح بفرغ أمني في البوسنة والهرسك أهمية بالغة. دعونا لا ننسى أن ولاية منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك محددة بدقة في المرفق 1- ألف من اتفاق دايتون.

ويرتبط مستقبل البوسنة والهرسك بتنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ. والبوسنة والهرسك ملزمة بضمان الحقوق الفردية لمواطنيها لا الحقوق الجماعية لشعبها فقط. لقد حان الوقت لكي تتوقف القوى الرجعية عن عرقلة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. إن الضغط على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نتيجة للأحكام الأخيرة في قضية كوفاتشيفيتش ضد البوسنة والهرسك غير مقبول. يجب أن نقضي على كل أشكال التمييز ضد المواطنين، بما في ذلك التمييز على أساس العرق ومكان الإقامة.

من واجبنا مواءمة دستور البوسنة والهرسك مع القانون الدولي والمبادئ والممارسات الديمقراطية المقبولة عموماً. ومن الضروري في هذه العملية تعزيز دولة البوسنة والهرسك الديمقراطية والمتعددة الأعراق. لقد قبلت البوسنة والهرسك الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضمن التزاماتها الدولية بموجب اتفاق دايتون للسلام، وبذلك فإنها تتحمل المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وفقاً لأعلى المعايير الأوروبية. ولا تحتاج البوسنة والهرسك إلى التطبيق الانتقائي لتلك الاتفاقية. ينص دستور البوسنة والهرسك على التطبيق المباشر للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع إعطاء الأولوية لهذه الاتفاقية على أي قانون آخر.

ووحده وسلامته الإقليمية، ووضع حد لتمجيد مجرمي الحرب المدانين، وكذلك لإنكار الإبادة الجماعية، وأن تقوم بدلا من ذلك بتعزيز المصالحة بشكل فعال.

(تكلم بالفرنسية)

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أهمية استمرار التعاون بين الأطراف الفاعلة الدولية ويعرب عن دعمه لمهمة وولاية الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك ومكتبه.

(تكلم بالإنكليزية)

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بمنظور البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالانضمام للاتحاد الأوروبي بوصفها بلدا واحدا وموحدا وذا سيادة. إن مستقبل البوسنة والهرسك ومواطنيها مرتبط بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا. السيد مارت (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ المملكة المتحدة على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أشكر سويسرا على رئاستها للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن استقرار المنطقة والتعاون الشامل مع الجيران من بين الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لصربيا. وفي هذا الصدد، يولي بلدي اهتماماً خاصاً لتخطيط وتنفيذ المشاريع المشتركة التي نسعى من خلالها إلى بناء منظور حقيقي لمستقبل أفضل. وفيما يتعلق بالتعاون، فإن البوسنة والهرسك من بين أهم شركاء صربيا.

واتفاق دايتون للسلام ذو أهمية استثنائية ودائمة. إنه الأساس الذي قام عليه كل ما تحقق في البوسنة والهرسك حتى الآن. وهو أيضا الأساس الدائم الذي يمكن أن يُبنى عليه السلام والاستقرار ونقطة انطلاق الجهود الرامية إلى بلوغ هدف المصالحة الحقيقية والتفاهم المتبادل. غير أن المصالحة تتطلب التركيز والعمل بدلاً من التبررات والرسائل التي تركزنا بالماضي. ومما يؤسف له أن الأهداف التي

الأول/أكتوبر. وقد قدم الاتحاد الأوروبي المساعدة في حالات الطوارئ من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية، بمشاركة 10 دول أعضاء ودول أخرى وكذلك من خلال عملية ألتيا، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة إذا لزم الأمر.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأنه وفقا للنتائج والاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الانتخابات المحلية التي أجريت في 6 تشرين الأول/أكتوبر في البوسنة والهرسك كانت تنافسية وأديرت بكفاءة، مع ملاحظة أنه لم تبذل جهود كافية لتشجيع المشاركة العامة.

لقد كان قرار قادة الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع البوسنة والهرسك في آذار/مارس علامة فارقة. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من جميع الجهات السياسية الفاعلة التركيز على الحوار والأولويات الرئيسية وتكثيف الجهود لتحقيق الإصلاحات بما يتماشى مع توقعات الاتحاد الأوروبي المحددة. إن العمل معا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمر رئيسي للارتقاء إلى مستوى تطلعات مواطني البوسنة والهرسك في أن يكونوا جزءا من أسرة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تقديم خطة الإصلاح في إطار مرفق الإصلاح والنمو لغرب البلقان. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء التشريعات والمبادرات في كيان جمهورية صربسكا التي تتعارض مع مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك استخدام الخطاب الانفصالي والتشكيك في النظام الدستوري للبلد. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة احترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري، بما في ذلك قرارات المحكمة الدستورية وشخصيتها القانونية الدولية. وأي إجراء ضد تلك المبادئ سيؤدي حتما إلى عواقب وخيمة.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على الامتناع عن الخطابات والأعمال الاستغزالية المثيرة للشقاق ونبذها، بما في ذلك تلك التي تشكك في سيادة البلد



للتوصل إلى اتفاق وحلول مقبولة للجميع. وسياسة التصرفات الأحادية الجانب المشحونة بالرسائل السلبية ومحاولات فرض المواقف وخلق الانقسامات والمشاكل لا تندرج في إطار السعي للاستجابة للمصالح الدائمة لجميع مواطني البوسنة والهرسك. وصربيا ملتزمة بمصالحة حقيقية في البوسنة والهرسك، الأمر الذي قدمت ولا تزال تقدم بشأنه إسهاما واضحا من خلال سياستها المسؤولة واحترامها المستمر لاتفاق دايتون للسلام.

وتدعم صربيا البوسنة والهرسك بصفتهما بلداً تمثل عضويته في الاتحاد الأوروبي إحدى أولويات سياستها الخارجية، وتحيي كل نجاح حققه في عملية الاندماج الأوروبي. وملتزم مجدداً بتبادل الخبرات والمساعدة في ذلك المسار. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، نحن على استعداد لتطوير تعاون أكثر شمولاً - ولا سيما التعاون الاقتصادي - مع جارتنا البوسنة والهرسك، في جميع المجالات التي تهم البلدين. ويكتسي تحديث ممرات الطرق والسكك الحديدية أهمية خاصة في ذلك الصدد. ومشاريع البنية التحتية الكبيرة، مثل الطريق السريع من بلغراد إلى سراييفو، مفتوحة لمشاركة دول ثالثة أيضاً.

ونعتقد كذلك أن هناك متسعاً لتعزيز علاقاتنا الشاملة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. إن بلدي يدعم تطوير العلاقات مع البوسنة والهرسك، مثلما يدعم وحدة أراضيها. غير أننا نرى أنه ينبغي احترام أحكام اتفاق دايتون للسلام احتراماً كاملاً واحترام مصالح جمهورية صربسكا. ففي النهاية، هذه هي الشروط الأساسية للاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة ككل.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول بضع كلمات في ضوء بعض الملاحظات المهلوسة التي أدلى بها أحد المتكلمين الذين سبقوني.

أولاً، كان اتخاذ قرار الجمعية العامة 282/78 المعنون "اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها" في أيار/مايو، محاولة جادة لتجاهل توافق الآراء على المستوى القطري في البوسنة والهرسك. لقد كان رفضاً للحوار واستخداماً انتقائياً للمؤسسات المشتركة في ذلك البلد. إن هذه المبادرة،

الترزنا بها ذات يوم لا تؤدي إلا إلى مضاعفة المشاكل بين كيانات البوسنة والهرسك وبين الشعوب المؤسسة، وغني عن القول إنها تؤثر أيضاً على الأجواء السياسية في المنطقة. إن التصرفات الأحادية الجانب التي غالباً ما تتخذها بعض الجهات السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك وعدم بذل جهد من جانبها لتحقيق توافق مسبق واتفاق إقليمي أوسع نطاقاً حول المسائل المهمة التي قد تكون محل خلاف، هي ممارسات خطيرة تؤدي إلى انقسامات جديدة وتزيد من الانقسام بين الشعوب التأسيسية للبوسنة والهرسك.

إن صربيا ملتزمة بالتعاون عموماً مع البوسنة والهرسك ومع كياناتها. فيجب أن يضع جميع السياسيين في المنطقة على جميع مستويات الحكومة التعاون والأنشطة التي تؤدي إلى المصالحة نصب أعينهم. فذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو تحقيق التقدم الذي نتوقعه جميعاً في المنطقة. وينبغي الإشارة بصفة خاصة، في هذا السياق، إلى احترام بلدي المستمر والثابت لمبادئ السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. فاحترام تلك المبادئ واحترامنا المتبادل قيمة دائمة في العلاقات بين الجيران، وصربيا تدعم بلا تحفظ السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرار ذلك البلد.

إننا نعتبر أن الحوار والاتفاق بشأن المسائل المستمرة والطويلة الأمد التي توجد بشأنها خلافات بين كيانات البوسنة والهرسك وبين الشعوب المكونة لها هو أفضل وسيلة لضمان حلها. غير أن تجاهل مبدأ التوافق في الآراء والاستخدام الانتقائي للمؤسسات المشتركة في البلد لا يساعد على بناء الثقة بين تلك الكيانات وفيما بين تلك الشعوب. وقد أظهرت الممارسة أن التقدم في التغلب على الاختلافات لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الحلول مقبولة، وبالتالي قابلة للتنفيذ. وعلى نفس المنوال، تلك أيضاً الطريقة الصحيحة لتحقيق التقدم في عملية بناء الثقة المتبادلة في البوسنة والهرسك.

ويعتقد بلدي أن من مصلحة البوسنة والهرسك أن تكون جميع قوانينها متوافقة مع دستور البوسنة والهرسك بوصفه جزءاً من اتفاق دايتون للسلام. وفي نفس الوقت نؤيد إجراء حوار حقيقي ومفتوح داخل البوسنة والهرسك، ونحن مقتنعون بأن من الممكن تهيئة الظروف



الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن البوسنة والهرسك قد نفذت عددا من الإصلاحات الهامة في الفترة السابقة. ونأمل أن يعيد البلد تركيزه على برامج الإصلاحية والأوروبية بعد الانتخابات المحلية. ونعتقد بصدق أن الاندماج الأوروبي يوفر أفضل فرصة للتنمية للبوسنة والهرسك ومواطنيها.

ونتفق تماماً مع استنتاج الممثل السامي بأن الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك والتكامل الأوروبي متكاملان ويعزز كل منهما الآخر. ولئن كان يتعين على البوسنة والهرسك أن تخضع لتحول كبير لكي تصبح دولة عضو ناجحة في الاتحاد الأوروبي، فإن اتفاق دايتون للسلام يظل حجر الزاوية في نظامها الدستوري واستقرارها السياسي. وستتطلب أي تغييرات متعمقة في ذلك إضفاء الشرعية الديمقراطية المناسبة ودعم جميع الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك.

وينبغي مواصلة العمل المتعلق بالإصلاح الدستوري والانتخابي واستكمالها على سبيل الأولوية. إننا مقتنعون بأن الاحترام الكامل لمبادئ المساواة بين الشعوب المكونة للدولة وحقوق جميع المواطنين في عدم التمييز هو وحده الكفيل بتحقيق الاستقرار السياسي الدائم في البوسنة والهرسك.

وتتطلع كرواتيا، بصفتها جارة البوسنة والهرسك المباشرة في الاتحاد الأوروبي، إلى الخطوات التالية التي ستتخذها البوسنة والهرسك على طريقها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد أقامت كرواتيا والبوسنة والهرسك شراكة أوروبية قوية تهدف إلى تعزيز القدرات الإدارية للبوسنة والهرسك، وبالتالي ضمان عملية متسقة وثابتة وناجحة لمفاوضات الانضمام، فضلاً عن مسار لا رجعة فيه نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** طلب ممثلا البوسنة والهرسك وصربيا الكلمة للإدلاء ببيانات إضافيتين. وحرصاً على الوقت، سأعطي الكلمة لكل واحد منهما لمرة واحدة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

التي بوشر فيها على نحو انفرادي من قبل جانب بسني واحد، من دون توافق آراء داخلي في البوسنة والهرسك وبما يتعارض مع دستورها وقوانينها وكذلك اتفاق دايتون للسلام، كانت - كما شهدنا - ضارة بعملية المصالحة وبناء الثقة والازدهار وأدت إلى تراجع تلك العملية بشكل كبير. وأشار إلى أن جميع الجهود التي تبذلها صربيا تهدف إلى تحقيق توافق في الآراء ونتائج ذات مغزى، أي إظهار الاحترام وتذكر الضحايا وضمان عدم تكرار الجرائم المروعة أبداً ومواصلة بذل الجهود في الأماكن التي ارتكبت فيها الجرائم من أجل تحقيق المصالحة وبناء مستقبل مشترك.

ثانياً، وكما ظل الحال حتى الآن، تعتزم صربيا من دون مواربة بتطوير علاقات شفافة مع جمهورية صربسكا بموجب اتفاق دايتون للسلام. ويهدف هذا التعاون، كما هو محدد بموجب اتفاق العلاقات الموازية الخاصة بين جمهورية صربيا وجمهورية صربسكا، إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية لصربيا وجمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك ككل ومنطقتنا. وينبغي فهم وتفسير اجتماع عموم الصرب الذي عُقد في بلغراد في 8 حزيران/يونيه وفقاً لذلك.

**الرئيسة (تكلت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أرحب برئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، السيد بشيروفيتش.

وأعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي وتضامني مع البوسنة والهرسك إذ تجتاز تداعيات الفيضانات الأخيرة.

بادئ ذي بدء، نرحب بتمديد عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، حيث لا تزال تضطلع بدور هام في دعم الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. ونشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على تقريره السادس والستين، ونحيط علماً بتقييمه بأن الانتخابات المحلية أجريت بنجاح من دون وقوع حوادث خطيرة. ونأسف لعدم إحراز أي تقدم كبير في مجال الاندماج

تماماً أن هذا الإعلان يمثل خريطة الطريق لمشروع صربيا الكبرى من القرن الماضي، والذي صدرت أحكام عن جرائم حرب بحق واضعيه الرئيسيين الذين حاولوا تنفيذه قبل ثلاثة عقود في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتسا. هذه هي خريطة الطريق لتطبيق مفهوم الأقاليم القومية الحصرية داخل أوروبا، بدلاً من اندماجنا في الاتحاد الأوروبي، التي وضعها المؤيدون، الذين سبق أن حكمت عليهم محكمة التاريخ والمحاكم الدولية التي أنشئت في هذا المبنى، كما أسلفت.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا. **السيد مارت (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):** سأتوخى الإيجاز الشديد. أعتقد أن الخطاب التحريضي الذي سمعناه لا يحترم المجلس. إن صربيا تتجه صوب المستقبل. وهذا شخص يستغل كل فرصة لمهاجمة قيادة صربيا ويستخدم كلمات مثل عمليات الضم وغيرها. نحن نعلم ما يعنيه ذلك. لكن هذا ليس جيداً لمستقبل منطقتنا. وأود أن أكرر مرة أخرى أن صربيا تحترم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ونريد أن نحترم حقوق جميع الأمم والشعوب التي تعيش هناك، ولكنها في الحقيقة لا تحترم. يجب أن يمثل ممثلو الأطراف الأخرى الأمم الثلاث جميعاً، وليس أمة واحدة فحسب. فهذا أمر خطير للغاية بالنسبة لمستقبلنا. وكما قلت، فإن لهجته التحريضية التي تهاجم قيادة صربيا، بدون دليل على الإطلاق، غير مقبولة تماماً. وصربيا تحافظ على التزامها. فقد حضر الرئيس فوتشيتش إلى نيويورك أربع مرات هذا العام ليشرح ويبين لماذا تكرر صربيا نفسها للسلام والاستقرار ولماذا نريد العمل على السلام والاستقرار، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن العمل بها. لا يمكننا العودة إلى الوراء. ويؤسفني أن أقول إن كل هذه الدفوع كاذبة تماماً.

رُفعت الجلسة الساعة 16/55.

**السيد لاغومجيا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية):** تسجيلاً للموقف، أنا لا أعلق على الهجمات والانتهاكات الوحشية وغير المقبولة وغير الصحيحة التي وجهها ممثل صربيا ضد الرئيس بشيروفيتش والتي تنال من سيادة دولة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ولكنني أود أن أؤكد على بعض الحقائق كرد سريع على بعض النقاط، إحداها تتعلق مجدداً بإنكار الإبادة الجماعية في سربرينيتسا والأخرى بالإعلان الذي اعتمده جمعية عموم الصرب.

لقد أشار إلى المستقبل الذي سنصنعه إذا عملنا معاً على المصالحة وحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي. ويبدو أن هناك فقدان ذاكرة انتقائي بشأن الأنشطة التي قامت بها صربيا نفسها قبل بضعة أشهر فقط. لقد تصدرت هذه الأنشطة الحملة المخزية الرامية إلى شيطنة القرار الداعي إلى تخصيص يوم دولي لضحايا الإبادة الجماعية في سربرينيتسا (قرار الجمعية العامة 282/78). يستند حكم محكمة العدل الدولية إلى القانون الدولي نفسه الذي أنكره الدفاع الصربي صراحةً، عندما استخف الجهاز المؤسسي الذي استخدم في إنكار الحقائق الثابتة قانوناً بضحايا الإبادة الجماعية الصربية وأنكرهم، بهدف تخويف المجتمع الدولي من نشوب نزاعات جديدة في البلقان. ينبغي ألا ينسوا أبداً أن تجاهلهم الصارخ للقانون الدولي - وليس في تلك المناسبة وحدها - سيقف شاهداً بوضوح على عدم التزامهم بالتمسك به. فجمهورية صربيا هي الدولة الوحيدة في التاريخ التي انتهكت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهامشها التاريخي، أو السياسي أو الأخلاقي أو الحضاري محدود لتحاضر الآخرين بشأن هذا الجانب بالذات.

وفيما يتعلق بالإعلان، أود أن أقول، تسجيلاً للموقف، بأن الإعلان الذي نتحدث عنه بين يدي. وأقترح بلطف على زملائنا من صربيا أن يعمموه حتى يتسنى للجميع رؤية مدى وضوح انتهاك اتفاق دايتون للسلام. لن أكرر كلمات الرئيس بشيروفيتش، ولكن من الواضح